لا ديمقراطية بدون انتخابات

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

غير مخصص للبيع

رؤية

ملتزمون بمحاربة الإرهاب حفاظاً على سمعة ديننا وبلادنا..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية-رئيس المؤتمر الشعبي العام

16 صفحة | أسبوعية - سياسية | السنة الثامنة والعشرون | العدد (1529)- الاثنين - 2 / ذو الحجة / 1431هـ - الموافق: 8 / 11 / 2010م | 30 ريالاً

نائب الرئيس في تقريره المقدم إلى اللقاء التشاوري الموسع

أحزاب التحالف تجدد تمسكها بالحوار والمضي نحو إجراء الانتخابات

عرضنا تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الاشراف على سير الانتخابات

رفضت أحزاب المشترك إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والضمانات المستقبلية التي اقترحها رئيس الجمهورية

تعمّد المماطلة في الحوار لإضاعة الوقت وإيصال البلاد إلى فراغ دستوري

طالب المشترك بتأجيل الانتخابات وسعى لإلغاء الدستور وإحلال قانون الطوارئ

أحزاب التحالف ستتصدى لأي محاولة انقلابية على الديمقراطية

■ أكد الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام حرص المؤتمر وحلفائه في التحالف الوطني الديمقراطي على إنجاح الحوار الجاد والمسئول سواءً قبل الانتخابات أو أثنائها أو بعدها، وانفتاحهم للحوار مع أحزاب اللقاء المشترك ولما فيه خدمة المصلحة الوطنية.

وكشف نائب الرئيس لدى تقديمه تقريراً مهماً إلى اللقاء التشاوري الموسع لأحزاب التحالف وكتلتي التحالف في مجلسي النواب والشورى ولجنة المئة الممثلة لأحزاب التحالف في لجنة الحوار الوطني الأربعاء الماضي، كشف عن رفض أحزاب اللقاء المشترك للضمانات المستقبلية المقدمة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ومماطلتهم بهدف تعطيل الانتخابات والوصول بالبلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري وتعطيل عمل المؤسسات.

وقال الأخ المناضل عبدربه منصور هادي: إن رئيس الجمهورية اقترح تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب، والعمل بالقانون الحالي..□

نص التقرير ص٢

النائب مهدي عبدالسلام لـ«الميثاق»:

أبناء شبوة يقفون صفاً واحداً لمواجهة الإرهابيين

إحباط مخطط المشترك للإنقلاب على الديمقراطية

اليمن.. خسائر بنيران صديقة!!

المجتمع المدني يتمسك بإجراء الانتخابات النيابية

نائب وزير التخطيط لـ«الميثاق»:

اليمن تخوض الحرب ضد الإرهاب والعالم يقدم لها الدعم بالقطارة

قيادات حزبية تحذر من مخطط انقلابي ينفذه المشترك ضد الديمقراطية

رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة التحرير: تأجيل الانتخابات سيدخل اليمن في نفق مظلم

الأمين العام للحزب السبتمبري: على أحزاب التحالف الوطني حماية الديمقراطية والتصدي لمحاولة تأجيل الانتخابات

أمين عام حزب الاتحاد الديمقراطي: الانتخابات حق مكفول للشعب وعلى قواعد المشترك التصدي للانقلابيين

قيادي في حزب البعث: أحزاب المشترك تتهرب من الانتخابات وتسعى لمصادرة حق الشعب

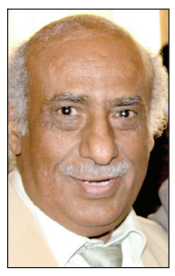

■ حذّرت العديد من قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية من خطورة المحاولة الانقلابية التي تسعى أحزاب اللقاء المشترك للقيام بها على الديمقراطية واجهاض العملية الانتخابية والتي تعد حقاً مكفولاً للشعب ولا يجب أن يخضع لأهواء أحزاب..

وقالت في لقاءات مع «الميثاق»: إن تباكي المشترك على الحوار اليوم في ظل ضيق الوقت أمام مواعيد تنفيذ الاستحقاق الانتخابي سيناريو مفضوح الهدف منه الانقلاب على الديمقراطية، بعد أن ظلت سنتين تعبث في الوقت وتعرقل الحوار بتعمد واضح للحيلولة دون تنفيذ اتفاق فبراير أو اتفاق ١٧ يوليو.

وبهذا الخصوص أكد الأخ عبدالرحمن مهيوب -القيادي البارز في حزب البعث العربي الاشتراكي- أن التراجع عن الانتخابات النيابية أو تأجيلها يعد خروجاً على الشرعية الدستورية، سيدخل اليمن في فراغ دستوري وهوة سحيقة من الصراعات التي لا نهاية لها.. مشيراً الى أن أحزاب المشترك ظلت تماطل في الحوار، مختلقة الذرائع والحجج والمبررات الواهية هروباً من الاستحقاق الانتخابي..

مؤكداً أنه ليس من حق المؤتمر الشعبي العام أو أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أو غيرها التراجع عن هذا الاستحقاق الدستوري خلافاً لإرادة الشعب.

من جانبه شدد أمين عام حزب الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية سعيد الشرعبي على أهمية التعامل المسئول مع الوقت المتبقي لموعد الاستحقاق الانتخابي القادم..

ناصحاً أحزاب المشترك بالمشاركة في عملية الإعداد لإجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها. داعياً قواعد المشترك الى الانتصار للديمقراطية وعدم السماح للأهواء الشخصية باغتيال تجربة شعبنا وسلب ارادته الحرة.

وبدوره حذر المناضل عبدالله أبو غانم -الأمين العام المساعد للحزب السبتمبري- من التراجع عن الانتخابات النيابية والنكوص عن النهج الديمقراطي .. منبهاً الى خطورة التحركات المشبوهة لأحزاب المشترك نحو تفجير الأوضاع في اطار سيناريو أعد خارج الوطن يستهدف شعبنا وتجربته الديمقراطية.

إلى ذلك أكد الدكتور صالح محمد العزيبي -رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة التحرير- أن الانتخابات حق للشعب لا يجب التفريط به أو تأجيله، وعلى الأحزاب أن تحترم ارادة الشعب وتمضي نحو الانتخابات لترسيخ التجربة الديمقراطية ومهما كانت النتائج مخيبة لآمال هذا الحزب أو ذاك.□

تفاصيل ص٦

وزير الشئون القانونية لـ«الميثاق»:

من يعطل الانتخابات يصادر حق الشعب في الحكم

«الميثاق»- خاص

■ دعا الدكتور رشاد الرصاص وزير الشئون القانونية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومناصريه إلى التمسك بالدستور والقانون والاستمرار في الإعداد لإجراء الانتخابات لأنها روح وجوهر الديمقراطية، وأي تراجع عنها هو تراجع عن النهج الديمقراطي.

وقال الرصاص في حديث مع «الميثاق» تنشره في هذا العدد: إنه عندما يقرر هذا الحزب أو ذاك تعطيل الانتخابات فإنما يصادر حق الشعب في الحكم، وعندما يسعى لتعطيل الانتخابات فإنه لا يعترف بشرعية الشعب باعتباره مالك السلطة ويجعل من نفسه بديلاً عنه، وهذا إجحاف كبير بحق الشعب اليمني، ولابد من العودة إليه.

وأوضح الرصاص: إذا حسنت النوايا لدى أحزاب المشترك فإن بالإمكان الاتفاق على المواد المراد تعديلها وإنزالها متزامنة مع الانتخابات ثم تنفيذها بعد الانتخابات سواءً بالتمثيل النسبي أو المختلط أو غيرهما من الصيغ..

وشدد وزير الشئون القانونية على أنه «لايجوز التفريط بالقانون أو إحلال الاتفاقات الحزبية محل القانون والدستور حتى وإن عقدت اتفاقات بين الأحزاب فتعتبر في نظر القانون باطلة، حيث لايجوز الاتفاق على نصوص مخالفة للقانون والدستور حتى وإن كان بإجماع الأحزاب، مالم تذهب إلى البرلمان لإقرارها وإصدارها في صيغة قانونية مساوية للصيغة والآلية التي حددها الدستور، وإلاّ كانت مخالفة للقانون ولا تمت له بصلة».□

نص الحوار ص٥

كان على تواصل بأنور العولقي

المتهم بقتل المهندس الفرنسي عضو في حزب الإصلاح

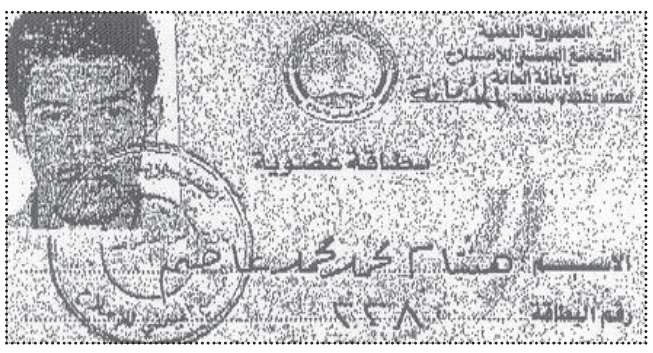

■ كشفت اعترافات هاشم محمد عاصم المتهم بقتل المهندس الفرنسي في شركة «أو. أم. بي» النمساوية للنفط «جافورهنري» في الـ٦ من اكتوبر الماضي بصنعاء والواردة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيقات وكذا ما ضبط بحوزته من بطائق حزبية وشخصية ورخصة قيادة سيارات ان المتهم ينتمي الى التجمع اليمني للإصلاح وأنه تواصل مع المطلوب أنور العولقي عبر الايميل ٣٠ مرة ومرة واحدة صوتيا.

وكان قرار الاتهام قد أكد أن المتهم هشام محمد محمد عاصم قد أقدم عمداً وعدواناً على قتل المجني عليه (جافور هنري) فرنسي الجنسية أثناء دخوله مقر شركة (أو. ام . بي) لأداء عمله، مستغلاً مهامه كحارس للشركة، حيث قام بتصويب بندقيته باتجاه المجني عليه وأرداه قتيلاً.

مضيفاً ان المتهم بعد أن تأكد من قتله للمجني عليه اتجه الى الدور الثاني الموجود فيه المجني عليه الآخر (جردن هون) بريطاني الجنسية وأطلق عليه النار قاصداً قتله، إلا أنه خاب في ذلك بسبب تدخل إدارة الشركة وقيامها بإسعاف المجني عليه فور وقوع الجريمة.

هذا وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة وفي الجلسة التي عقدت السبت لمحاكمة ٣ متهمين بتشكيل عصابة مسلحة ضمن خلايا القاعدة قال هشام محمد محمد عاصم المتهم بقتل الفرنسي الجنسية (جافور هنري) ان الخلاف بينه وبين المجني عليه كان خلافاً شخصياً.□

هاجر: خيار الدولة السلام وإعادة الإعمار

■ أكد محافظ صعدة طه هاجر أن لا خيار للدولة سوى السلام وإعادة إعمار ما دمرته حرب الفتنة والتمرد وعودة النازحين إلى قراهم ومناطقهم وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وقال هاجر لدى تسليم الدفعة الثانية للمتضررين من فتنة التمرد أمس: أن الصندوق يعمل حالياً على استكمال حصر ما تبقى من الاضرار في المنازل والمزارع والمنشآت العامة والخاصة.

وحث المستفيدين من التعويض والبالغ عددهم (٨٧) مستفيداً من مزارعي آل عقاب وأهالي المصاعبة وآل الصيفي على الاسراع بإعادة الإعمار حتى يتسنى صرف بقية الاقساط المتبقية.□

القضاء يطالب بالعولقي «قهرياً» ومنظمة بريطانية تدعمه مالياً

علي الشعباني

■ اصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الأول أمراً بالقبض القهري على المدعو أنور العولقي أمريكي الجنسية بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة والتحريض على قتل الأجانب المقيمين في اليمن. إلى ذلك كشفت صحيفة «صندي تلغراف» أن منظمة بريطانية قدمت للمدعو العولقي دعماً مالياً يصل إلى (٣٢٣) ألف دولار. وذكرت الصحيفة أن تلك المنظمة تربطها علاقة وطيدة بالعولقي ودعته مرتين لإلقاء كلمة في مناسبات لجمع تبرعات عبر الفيديو.

مشيرة إلى أن تلك المنظمة تمول من قبل ما يسمى بصندوق جوزيف راونتري للأعمال الخيرية ومؤسسة روديك الخيرية والتي يرأسها السجين البريطاني السابق في معتقل غوانتانامو معظم بك ومعه المعتقل ذاته في نفس السجن فيروز علي عباسي.

إلى ذلك ذكرت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» أن عدد العناصر الإرهابية التي استسلمت للأجهزة الأمنية خلال الشهر الماضي بلغ (٥١) إرهابياً، (٣٣) منهم استسلموا في محافظة أبين بينهم قيادات بارزة في التنظيم.□

اجتماع إقليمي بصنعاء لمكافحة القرصنة البحرية

■ تبدأ بصنعاء اليوم أعمال الاجتماع الإقليمي للدول الأعضاء في «مدونة سلول جيبوتي» بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح على السفن في منطقة غربي المحيط الهندي وخليج عدن قبالة السواحل الصومالية.

ويشارك في الاجتماع الذي يستمر ثلاثة أيام رؤساء الهيئات البحرية في ثمان دول إلى جانب اليمن.

وقال وزير النقل خالد إبراهيم الوزير: إن الاجتماع سيناقش الموضوعات المتصلة بمهام المراكز الاقليمية ونقاط الاتصال ومهام المركز الاقليمي للتنسيق وتبادل المعلومات بصنعاء والمقرر افتتاحه رسمياً مطلع العام القادم، كمتطلب مهم من متطلبات مدونة جيبوتي.□

3 محافظين و29 وكيلاً يرفضون قانون الذمة المالية

■ رفض ٣ محافظين و٢٩ وكيلاً ووكيل مساعد الامتثال لقانون الذمة المالية وتقديم اقرارات بذمتهم المالية وبهذا الخصوص أكد رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة محمد المطري ان الهيئة وجهت الاربعاء الماضي إنذاراً نهائياً لهم لتأخرهم عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية رغم الفترة التي منحت لهم.□

كلمة الميثاق

من أجل اليمن

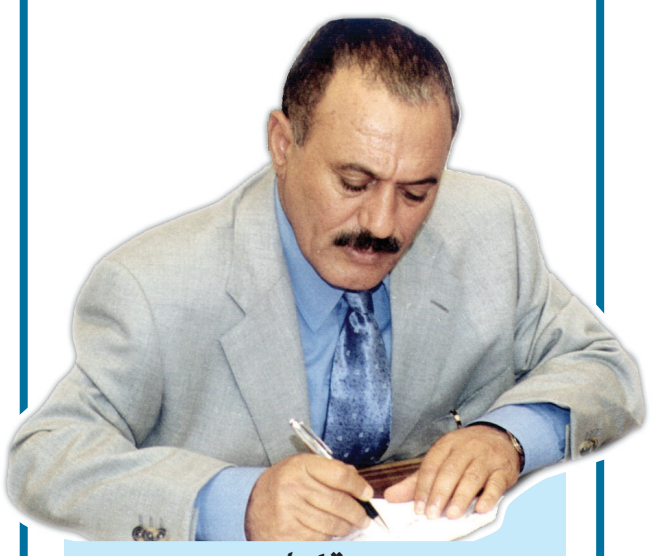

بقلم/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

■ في مختلف المحطات والمنعطفات التي مر بها شعبنا في تاريخه تبرز قدرته على مواجهة التحديات والخطوب والكشف عن ذلك المعدن الأصيل والمخزون الحضاري والنضالي الذي ظل يكتنزه في أعماقه وحقق من خلاله الانتصار لنفسه وإرادته وتطلعاته ولوطنه وأمته والإنسانية جمعاء.

وما من شك أنّ أجواء الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية التي يعيشها الوطن اليوم كثمرة من ثمار الثورة والوحدة قد فجرت تلك الطاقات الكامنة لدى شعبنا وعززت من قدراته وإمكانياته على مواصلة الخطى نحو استشراف مستقبله الأفضل وتحقيق الكثير من التحولات والإنجازات لنفسه وعلى مختلف الأصعدة وهو ما ينبغي أن يحافظ الجميع على تلك الروح المتوثبة وتعزيزها بالممارسات الإيجابية المسئولة التي تخدم الوطن وتصون مصالحه العليا وتحقق له نهضته وتقدمه. فالحرية والديمقراطية ما لم تقترن بمسئولية الحفاظ على المكاسب والثوابت الوطنية واحترام الدستور والقانون والمؤسسات الدستورية وعدم الالتفاف أو التحايل عليها، فإنها تكون ضرباً من ضروب الفوضى المدمرة التي ينبغي أن ينأى عنها الجميع.. كما أن محاولة تعطيل عمل المؤسسات الدستورية وإفراغها من مهامها أو التهرب من الاستحقاقات الدستورية والتي هي ملك للشعب وليس للأحزاب فقط أو اللجوء إلى الاحتقانات والتعصب وممارسة العمل السياسي بمنطق «عليّ وعلى أعدائي يارب» لهدم المعبد على رؤوس الجميع لن يقود سوى إلى نتائج كارثية يخسر فيها الوطن والشعب وهي بمثابة الانتحار لمن يلجأون إلى ذلك أو يفكرون فيه لأنه من المؤسف أن البعض ظل يسعى لإفراغ شحناته السياسية والثقافية والعصبوية المليئة بالاحتقان والتأزم عبر تصرفات طائشة وغير مسئولة لإثارة الفوضى والعنف أو التهرب من الاستحقاقات الدستورية وتعطيل عمل المؤسسات والنيل من مشروعيتها ومحاولة فرض نفسه بديلاً عنها وهو إذا ما تم سيجر الوطن إلى متاهات خطيرة تهدد سلامته وتضر بنهجه الديمقراطي التعددي ومنجزاته.. لذلك يجب على القوى السياسية في الساحة الوطنية سلطة ومعارضة أن تعي أهمية الحفاظ على ثوابت الوطن ومؤسساته الدستورية وعدم إعاقة عملها واحترام الدستور والقانون وأن يكون الحوار والتسامح هو النهج الحضاري الذي ينبغي التمسك به مهما كانت التباينات لمعالجة المشاكل والقضايا الوطنية من أجل الخروج بتوافق وطني يستند على ركيزة الحرص المشترك على كل ما فيه مصلحة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وتقدمه وازدهاره وسلامة مسيرته التنموية والديمقراطية وخير أبنائه وأجياله القادمة.

وكما قلنا مراراً فإن أي حوار لا يكون هدفه النهائي وغايته الكبرى الحفاظ على مبادئ وأهداف الثورة اليمنية وحماية المكاسب الوطنية وفي مقدمتها الوحدة التي تعتبر أعظم وأكبر إنجازات شعبنا الحر المناضل وثورته الخالدة فإنه حوار عبثي لا فائدة منه ولا خير يرتجى فيه.

ولهذا نكرر دعوتنا للقوى والأطراف المشاركة في الحوار أن يقدموا النموذج الحضاري في حواراتهم ونقاشاتهم وأن لا يجعلوا من الحوار حوار طرشان بل حواراً إيجابياً بناءً ومثمراً ومسؤولاً هدفه الأول والأخير تغليب المصلحة الوطنية العليا على ما عداها من المصالح الأخرى الضيقة أو الأنانية وبما يكفل للحوار أن يحقق غاياته الوطنية المنشودة.. وإن من المهم أن تتركز الأولويات في الحوار على السبل الكفيلة بالخروج منه بالرؤى المشتركة إزاء القضايا الوطنية وأن يتزامن ذلك مع الوفاء أولاً بالاستحقاق الديمقراطي الدستوري وإجرائه في موعده بما يضمن سلامة المسيرة الديمقراطية ويصون الشرعية الدستورية ومؤسساتها ذلك أن الانتخابات هي جوهر العملية الديمقراطية ولا ديمقراطية دون انتخابات.. كما أن أي حوار جاد يستهدف المصلحة الوطنية لن يكون فيه غالب أو مغلوب لأن الغلبة ستكون للوطن ومصالحه العليا.. وإذا كان هناك من خاسر فلن يكون سوى أعداء الوطن وأمنه واستقراره ووحدته ونهجه الديمقراطي.

البقية ص٤